

بالتشديد فمخالف لما وقع الخلاف فيه لأن الثقل فيهما لازم في اصل الكلمة غير عارض بخلاف ما وقع الخلاف فيه فأنه غير لازم في اصل الكلمة بل هو عارض لأن التثنية عارضة وليست لازمة، ثم أيضا استشهدوا بكينونة وأن اصلها كينونة بالتشديد لا يستقيم لأنه شيء لا يقولون به لأن الأصل عندهم في كينونة كَوْنُونَةٌ فأبدلوا من الواو ياء فكيف يستشهدون على صحة مذهبه بشيء لا يعتقدون صحته فدل ذلك على صحة ما قلناه والله أعلم

٤. مسألة ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره نَاءُ التأنيث إذا سُمِّيَتْ به رجلا يجوز أن يُجْمَعَ بالواو والنون وذلك نحو طَلْحَةُ وطلْحُونُ واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان إلا أنه يفتح اللام فيقول الطَلْحُونُ بالفتح كما قالوا أَرْضُون حملا على أَرْضَات وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز، أما الكوفيون فأحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لأنه في التقدير جمع طَلَحَ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر

وَعُقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ

فكسره على ما لا هاء فيه وإذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون والذي يدل على صحة مذهبه أننا أجمعنا على أنك لو سُمِّيَتْ رجلا بجمراء أو حُبْلَى لجمعته بالواو والنون فقلت حَمْرَاوُونُ وحُبْلَاوُونُ ولا خلاف أن ما في آخره ألف التأنيث أشد تمكنا في التأنيث مما في آخره نَاءُ التأنيث لأن ألف التأنيث صيغت الكلمة عليها ولم تخرج الكلمة من تذكير إلى تأنيث ونَاءُ التأنيث ما صيغت الكلمة عليها بالناء وإذا جاز أن يُجْمَعَ بالواو والنون ما في آخره ألف التأنيث وهي أوكد من الناء